به عند الاستدلال الثاني من ان الكفر اثبات ذوات قديمة آه ففيه ان النصارى
ايضا لم يثبتوا ذوات ثلثة وانما هذا شي افتراه عليهم اصحاب المناصب عند ارادة
التفصي عن مشاكلتهم مستدلين عليه بانهم قالوا بانتقال اقنوم العلم الى المسيح والمستقل
بالانتقال لا يكون الا ذاتا وهو مدفوع بانه لا يفيد ما هو المدعى من اثبات كون الاقانيم
الثلثة ذوات وانما يفيد كون اقنوم واحد ذاتا على انا نقول يجوز ان يكون قولهم
بانتقال اقنوم العلم بواسطة تجويزهم الانتقال على الصفات او ارادوا بالانتقال اقنوم
العلم بواسطة تجويزهم حصول مثله لا حقيقة الانتقال وبقاء الواجب بلا علم فلا يلزم
عليهم القول بكونه ذاتا ومن البين ان مجرد القول بانتقال الصفة لا يستلزم الكفر وان
كان ذلك جهلا وبالجملة لا يجب ان يكون المعتقد اللذاتية لجواز ان يكون منكرا
للزوم بينهما واما ما ذكره من المثال فانما يصلح لتلاعب الاطفال فانه في مرتبة ان تقال
اي نقص يعرض الله تعالى من كون عرشه قديما لانه محل استوائه ومن مجالي عظمته
بل الحنابلة يحكمون بجلوسه عليه تعالى عنه علوا كبيرا واما ما اجاب به عن الثالث بقوله
ان اردتم باستكماله بالغير آه ففيه ان العقل السليم حاكم بان الواجب لذاته لا يفتقر
في ذاته وفيما يتوقف عليه ذاته الى غيره وان المفتقر الى غيره كذلك ممكن واما ما ذكره
من ان المحال هو استفادته تعالى صفة كمال من غيره لا اتصافه لذاته بصفة كمال هو غيره
فمردود بانه لا كمال لله تعالى في اتصافه لصفة كمال هو غيره الا ان غيرية الصفة يستلزم افتقار
الذات المستلزم للامكان كما مر وانما يكون ذلك كمالا في ذات الممكن الناقص فهذا
ايضا راجع الى قياس الغائب على الشاهد وقد عرفت ما فيه ثم لا يخفى ان اخذ الاستكمال
بدل الافتقار انما وقع في تقرير صاحب المواقف لهذا الدليل والناصب لقصور فهمه
وعجزه عن التقرير والتحرير لم يقدر على تغيير التقرير وتبديل الاستكمال بالافتقار لتصحيح
جوابه مقابلا لكلام المص فذكر في جواب المص عين ما اجاب به صاحب المواقف هناك
مشتملا على لفظ الاستكمال مع ان بين الاستكمال والافتقار فرق لا يخفى واما ما اجاب
عن الاستدلال الرابع من ان العلم صفة واحدة قائمة بذاته تعالى وتتعدد بحسب التعلق
بالمعلومات آه فمدخول بان المصرح لم يجعل المحذور في هذا الدليل لزوم العلم بالمعلومات
الغير المتناهية المراد بها الحوادث الكونية كما زعمه حتى يتاتى دفعه بانه لا يلزم التسلسل المحال
بناء على ان عدم تناهي معلوم الله تعالى انما هو بمعنى ان تعلق علمه تعالى بتلك المعلومات
لا ينتهي الى امر معلوم لا يمكن تجاوزه عنه لا بمعنى ان تلك العلوم المتعلقة بها حاصلة
متحققة بالفعل كيف ولو كان مراد المص ذلك لورد عليه مثل ما اورده على الاشاعرة
لظهور انه على تقدير ان يكون علمه تعالى عين الذات يلزم من علمه بالمعلومات الغير المتناهية
التعلقات غير المتناهية العلوم المعلومة بما يغايرها من العلوم اللازمة على تقدير القول
بزيادة الصفات كما ستقف عليه عنقريب ان شاء الله تعالى ومراده بالمراد الغير المتناهية المراد الحاصلة

ويكون المراد بل مراده قدس سره
من المعلومات الغير المتناهية ح

مراتم

من لزوم العلوم غير المتناهية في مرتبة اثبات كل من المعاني القديمة فان تاثيره تعالى
في العلم الزائد عليه في الخارج يتوقف على علم آخر كما يتوقف على قدرة وارادة وغيرهما من
المعاني الزائدة وكذا تاثيره في القدرة والارادة المتوقف عليهما التاثير في العلم يتوقف على قدرة
وارادة اخرى وهكذا فيلزم في هذا المرتبة علوم غير متناهية وقدر غير متناهية وارادات
غير متناهية وكذا في مرتبة تاثيره تعالى ابتداء في القدرة الزائدة عليه يلزم السلاسل الغير المتناهية
لتوقف تاثير القدرة على العلم والارادة الزائدتين وهكذا الكلام في تاثيره تعالى ابتداء في الارادة
الزائدة وهذا هو الذي اراده بقوله وفي كل واحد من هذه المراتب غير متناهية ويقرب عنه
ما ذكره قدس سره في كتاب نهج المسترشدين بقوله ولان صدور العلم عنه يستدعي كونه عالما
ذلك انما يكون بعد كونه عالما فيكون الشي مشروطا بنفسه او بتقريران العلم الذي هو شرط
صدور هذا العلم اما ان يكون نفسه او غيره فعلى الاول يلزم الاول وعلى الثاني يلزم
الثاني وقد ذكر في النهج دليلا آخر اخذ فيه لزوم حدوث الصفات حيث قال لنا انه
لا قديم سواه لان كل موجود سواه فهو مستند اليه كما حقق في اثبات وجوده تعالى وقد بينا
انه تعالى مختار وفعل المختار حادث وملخصها ما ذكره سيد المحققين قدس سره في شرح
المواقف من ان تاثيره تعالى في صفة القدرة مثلا ان كان بقدرة واختيار لزم محذور
ان التسلسل في صفاته وحدوثها وان كان بايجاب لزم كونه موجبا بالذات فلا يكون
الايجاب نقصانا فجاز ان يتصف به بالقياس الى بعض مصنوعاته ودعوى ان
ايجاب الصفات كمال وايجاب غيرها نقصان مشكلة انتهى وانما طوى المص في تلك
الارادة احتمال الايجاب لامتناعه عند المليين وبعد التزام الخصم له وانما لم يذكر لزوم
الحدوث مع لزوم التسلسل اذ قد ناقش بعضهم في كون الاختيار مستلزما للحدوث ولا
مناقشة في كونه مستلزما للتسلسل في بعض الصفات فافهم هذا ويتوجه ايضا على الناصب
فيما ذكره من تعدد العلم بحسب التعلق بالمفهومات ان تلك التعلقات ان كانت
قديمة يلزم قدم المعلومات وان كانت حادثة يلزم علمه تعالى بالمعلومات قبل تلك
التعلقات الحادثة قال العلامة الدواني في شرحه على العقائد العضدية ان ما ذكره
الظاهريون من المتكلمين من ان العلم قديم والتعلق حادث لا يسمن ولا يغني من
جوع اذ العلم ما لم يتعلق بالشي لا يصير ذلك الشي معلوما فهو يفضي الى نفي كونه تعالى
عالما بالحوادث في الازل تعالى عن ذلك علوا كبيرا انتهى واما ما ذكره آخرا من انه لا يلزم
التسلسل المحال لفقدان شرط الترتب آه فدليل على جهله بشرائط استحالة التسلسل عند
المتكلمين فان وجود ما لا يتناهى في الخارج محال عندهم مطلقا سواء كان هناك
ترتب او لا كما صرحوا به وعرفه من له ادنى تحصيل واما ما اجاب به عن الدليل الخامس
باختيار الشق الثاني منه قوله فليس هناك الا ملاحظة الموصوف مع الصفات
قلنا ان اراد به انه ليس هناك موصوف وصفة قائمة به في نفس الامر وانما التعدد

Copyright © King Saud University